





الجنرال الفريق الأول معالي الشيخ راشد بن حميد نوري آل خليفة
وزير الدفاع

المحتويات

٧	المقدمة
٩	الرؤية / الرسالة / المبادئ
١١	أولاً: مجالات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
١١	١. السياسات الوطنية
١٢	٢. التشريعات والأنظمة وتطبيق القانون
١٣	٣. التعاون الدولي
١٥	ثانياً: آليات العمل
١٥	١. إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد
١٦	٢. تعديل المدونات الخاصة بقواعد السلوك الوظيفي
١٦	٣. تفعيل دور الإعلام
١٦	٤. تطوير الخدمة الوطنية لتلقي بلاغات الفساد
١٨	ثالثاً: تقييم الوضع
١٨	١. وصف المرحلة
١٨	٢. مكانة مملكة البحرين في مؤشر مدركات الفساد

المقدمة

مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

إن دعائم الدولة المدنية الحديثة التي أرسى قواعدها جلالة الملك المفدى بدءاً من ميثاق العمل الوطني، والدستور الذي كفل حقوق جميع المواطنين وفق مبادئ المساواة والعدالة وسيادة القانون، والأسس التشريعية التي أبرزت مبدأ الإدارة الرشيدة في صون مكتسبات الشعب، عززت من الجهود للتصدي لكل ما يعوق ويهدد العملية التنموية الحقيقية وتحقيق النقلة النوعية لجعل المملكة في مصاف الدول المتقدمة.

وتأتي الخطوات التشريعية التي حرصت المملكة على اتخاذها من تعديلات على قانون العقوبات وإصدار مجموعة من القوانين التي لها دور في حماية المجتمع من الفساد ووضع الأطر للعمل وفق المعايير والمتطلبات العالمية، فقانون ديوان الرقابة المالية والإدارية يتيح للديوان مراقبة أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية ومدى دقة العمليات المالية والإدارية في الدولة ومدى مشروعية استخدام المال العام وطرق إدارته، وقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية الذي يرمي إلى حماية المال العام من تضارب المصالح واستغلال أصحاب النفوذ لأموال الدولة.

إن الجهود المبذولة في المملكة لمواجهة الفساد ليست وليدة اللحظة بل هي جهود وخبرات سنين طويلة تعكس مدى قوة الإرادة السياسية في ترسيخ مبدأ الشفافية والنزاهة.

فالرؤى المستقبلية وما لها من دور في تسيق الجهود المبذولة لتحقيق نتائج إيجابية أصبح دأب جميع الدول المتقدمة في جميع مجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأبرز هذه الرؤى ما يحقق الاستقرار في شتى هذه المجالات.

الرؤية:

شراكة مجتمعية حقيقية تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

الرسالة:

الحد من ممارسات الفساد لصون المال العام والعمل على خلق بيئة آمنة تساهم في دعم مسيرة التنمية الشاملة.

المبادئ:

- شفافية
- مصداقية
- وقاية
- تعاون
- مساءلة

أولاً: مجالات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد:

١. السياسات الوطنية:

الإدارة الرشيدة:

بتطبيق مبادئ العدالة وسيادة القانون والعمل وفق أعلى المعايير ضمن كفاءة الأداء وفق مبادئ النزاهة والشفافية، ورسم السياسات الواضحة لإدامة الحراك التنموي.

الشراكة المجتمعية:

تحقيق الأمن أصبح مسؤولية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع فهي تعزز من مكافحة مظاهر الفساد في المجتمع ويتحقق ذلك من خلال:

- فتح قنوات التواصل المجتمعية وتعزيزها لرفع مستوى التوعية في المجتمع.
- تعزيز دور الحملات الوطنية لمكافحة الفساد وإشراك القطاع العام والخاص في تطويرها.
- تشجيع كافة أفراد المجتمع في الإسهام في الحملات الوطنية لمكافحة الفساد وطرح مبادرات وطنية يشارك فيها المجتمع بأفراده ومؤسساته وقطاعاته.

التدابير الوقائية :

تتخذ التدابير الوقائية لترسخ منهجية فاعلة منسقة لمكافحة الفساد وهي:

- إنشاء هيئة مختصة بمكافحة الفساد.
- تطوير المناهج التعليمية لتشمل مفاهيم النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد.
- العمل على تنمية وتعزيز الوازع الديني من خلال المؤسسات التعليمية ودور العبادة.

٢. التشريعات والأنظمة وتطبيق القانون :

إصدار قانون خاص لمكافحة الفساد

يكفل السيطرة الكاملة على جميع أنواع الفساد وفق ما يقتضيه الصالح العام حيث يصدر تحت قانون واحد لمكافحة الفساد والإضرار بالمال العام والتربح غير المشروع.

مراجعة وتعديل كافة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالفساد

لابد من مراجعة وتعديل كافة التشريعات المتعلقة بالفساد لتتواءم وتتسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سواء في المجال العقابي أو الإجرائي، ولتكتمل

المنظومة التشريعية في هذا المجال فلا بد من مراجعة التشريعات التالية:

- قانون العقوبات البحريني.
- قانون الإجراءات الجنائية.
- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.
- قانون المناقصات والمشتريات الحكومية.
- قانون الخدمة المدنية.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون الكشف عن الذمة المالية.

٣. التعاون الدولي:

التعاون القانوني والقضائي والإجرائي

حيث يتم تفعيل أسس التعاون وفقاً لما حددته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في جميع المسائل القضائية والإجرائية المتعلقة بالفساد وإبرام اتفاقيات إقليمية ودولية لتسهيل سبل هذا التعاون.

التعاون في مجال التنسيق والمتابعة وتنفيذ المعايير والمتطلبات

يتم خلالها تنسيق الجهود الدولية الرامية لمكافحة الفساد والاستفادة من الخبرات الدولية الأخرى والتجارب الناجحة، والمتابعة الجادة لتنفيذ كافة المتطلبات المعززة للتعاون والشراكة الدولية.

المشاركة في منظومة العمل الدولية

وذلك بالمشاركة الفعالة للحكومة بوفودها الرسمية في جميع المؤتمرات وورش العمل الخاصة بمكافحة الفساد والعمل على استضافة هذه المؤتمرات على جميع مستوياتها لما لذلك من إبراز لعملية الحراك الوطني والدولي للمملكة بحيث تصبح شريكاً فاعلاً وسط منظومة العمل الدولي.

ثانياً: آليات العمل

١. إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد

تشكل هذه اللجنة بمرسوم ملكي وتكون ممثلة من الوزراء والجهات المعنية ذات الكفاءة والاختصاص في مكافحة الفساد وتعمل على:

- وضع الاستراتيجيات المرحلية والمستقبلية لمكافحة الفساد وفقاً للمعطيات المحلية والعالمية.
- متابعة السلطة التنفيذية للعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد وتقديم الإرشادات للقطاعين العام والخاص لتجاوز العقوبات المحتملة.
- توجيه الجهات المعنية بعمل دراسات وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالفساد وإجراء البحوث التحليلية للوقوف على مستويات الفساد في شتى القطاعات.

٢. تعديل المدونات الخاصة بقواعد السلوك الوظيفي

حيث تحدد فيها أبرز المعايير السلوكية الواجب اتباعها من قبل الموظفين سواء في القطاع العام أو الخاص وفقاً للمعايير الدولية، والتي تعزز مستوى النزاهة والأمانة وتحدد نطاق المسؤولية للموظف وحسن أدائه، وتمنع تضارب المصالح في كلا القطاعين.

٣. تفعيل دور الإعلام

لابد من التكامل في عملية مكافحة الفساد ومن أهم دعائم هذا التكامل قيام المؤسسات والهيئات الإعلامية بدور فعال يخرج فيه عن نطاقه التقليدي المعتاد ليرزح حقيقة الخطر ومدى تفشيه ويخلق مجتمعاً واعياً بأهمية الشراكة بمكافحة الفساد لتحقيق الأمن الاقتصادي والمجتمعي.

٤. تطوير الخدمة الوطنية لتلقي بلاغات الفساد

لتسهم هذه الخدمة في دفع عملية الحراك المجتمعي لمكافحة الفساد والعمل على جعل أفراد المجتمع يمارسون دوراً رقابياً فعالاً يؤازر سلطات إنفاذ القانون ولا يتم ذلك إلا عن طريق التطوير الحقيقي والجدي للخدمة الوطنية لتلقي بلاغات الفساد لتكون على مستوى عالٍ من حيث التجهيزات التقنية ومستوى الكوادر البشرية المعدة والمدربة والمختصة.

- وضع الاستراتيجيات المرحلية والمستقبلية لمكافحة الفساد وفقاً للمعطيات المحلية والعالمية.
- متابعة السلطة التنفيذية للعمل على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- متابعة تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمكافحة الفساد وتقديم الإرشادات للقطاعين العام والخاص لتجاوز العقوبات المحتملة.
- توجيه الجهات المعنية بعمل دراسات وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالفساد وإجراء البحوث التحليلية للوقوف على مستويات الفساد في شتى القطاعات.

ثالثاً: تقييم الوضع

١. وصف المرحلة

شهدت المملكة في الحقبة الأخيرة الكثير من الإصلاحات التي خلقت بيئة آمنة للاستثمار والتي بدورها تدفع حركة التنمية ولا زالت الجهود تبذل لبلوغ الغاية نحو دولة تسودها الشفافية والنزاهة.

٢. مكانة مملكة البحرين في مؤشر مدركات الفساد

تبوأت مملكة البحرين في مؤشر الشفافية العالمية للفساد لعام ٢٠١٢م المرتبة ٥٣ عالمياً والمرتبة الثالثة عربياً، حيث تسعى المملكة جاهدة لتقليص فرص الفساد وبلوغ المرتبة الأولى عربياً وتحقيق تقدم ملحوظ على المستوى العالمي.

Third: Situation Evaluation

1. Description of the Phase

In the last phase the Kingdom has witnessed many reforms which created a secure investment environment promoted development. Meanwhile, efforts continue to ensure a state run on the bases of transparency and integrity.

2. The Position of the Kingdom of Bahrain in Corruption Perceptions Index

Bahrain was ranked 53rd in the 2012 Corruption Perceptions Index at the international level and third at the Arab level with remarkable progress.

- Formulate current and future anti-corruption strategies in accordance with local and international developments.
- Follow up with the executive authority to implement the United Nations Convention Against Corruption.
- Follow up the implementation of anti-corruption strategies and offer guidance to public and private sectors to overcome likely hindrances.
- Guide the bodies concerned to collect and study the information and data related to corruption and conduct analytical research to understand the corruption level in all sectors.

with international standards, to reinforce the level of integrity and honesty and to determine the framework of employees' responsibility and efficient performance, in addition to preventing clash of interests in public and private sectors.

3. The Role of the Media

Integration is important to fight corruption and the key aspect of this area is the active role of organisations and authorities to come out and highlight the real threat and the level of its reach by educating society about the importance of partnership to fight corruption and achieve economic and social security.

4. Formulation of a National Service to Receive Complaints About Corruption

This service could promote the anti-corruption movement, encourage people to actively play the monitoring role and thus help the authorities to enforce the law. This can be achieved by developing the national service to receive reports on cases of corruption through high-level technology and trained and specialised manpower.

SECOND: WORK MECHANISMS

1. Formation of a National Anti-corruption Committee

This committee was formed under a Royal Decree, with representatives from the ministries and authorities concerned, to work on the following:

- Formulate current and future anti-corruption strategies in accordance with local and international developments.
- Follow up with the executive authority to implement the United Nations Convention Against Corruption.
- Follow up the implementation of anti-corruption strategies and offer guidance to public and private sectors to overcome likely hindrances.
- Guide the bodies concerned to collect and study the information and data related to corruption and conduct analytical research to understand the corruption level in all sectors.

2. Amendment to Guidelines for Workplace Rules

To determine the main workplace standards the employees need to follow in the public and private sectors in accordance

Cooperation in the coordination, follow-up and implementation of criteria and requirements

This is done through coordination of international anti-corruption efforts, benefiting from international expertise and other successful experiences and following up on the implementation of all requirements to promote international cooperation.

Participation in the international operations system

This is done through active government participation, with official delegations, in all anti-corruption conferences and workshops and to host conferences at various levels to showcase the Kingdom's national and international efforts as an active partner in the international operations system.

The legislative system in this area to cover the following:

- Penal Code Law
- Criminal Procedures Law
- Financial and Administration Audit Court Law
- Government Tenders and Purchases Law
- Civil Service Law
- Anti-money laundering and Terrorism-financing Law
- Financial Disclosures Law

3. Financial Cooperation

Legal, judicial and procedural cooperation

Through implementing the principles of cooperation, as laid down in the United Nations Convention Against Corruption, in all corruption-related matters before the judiciary, and signing of regional and international agreements to facilitate cooperation in this field.

Preventive Measures

Preventive steps to ensure active and cooperative anti-corruption systems are:

- Establishment of a specialised anti-corruption authority.
- Development of an education curriculum that includes integrity, honesty and anti-corruption concepts.
- Development and reinforcement of religious values by educational institutions and places of worship.

2. Legislation, Regulations & Law Enforcement

Issuance of an anti-corruption law

To ensure complete check on all forms of corruption to protect the public interest. The law covers corruption, misuse of public money and profiteering.

Reviewing and amending all corruption-related legislation and rules

Reviewing and amending all corruption-related legislation by way of penalties and procedures to meet the United Nations Convention Against Corruption.

First: Areas of the National Anti-corruption Strategy

1. National Policies

Good Governance:

By implementing justice and the rule of law, functioning in accordance with the highest standards and formulating clear-cut policies for sustainable development, efficient performance in terms of integrity and transparency can be ensured.

Community Partnership:

Security is the joint responsibility of all members of society. It strengthens the fight against corruption by achieving the following:

- Opening and reinforcing community interaction channels to improve the awareness level in society.
- Reinforcing national anti-corruption campaigns and involving public and private sectors in developing them.
- Encouraging all society members to contribute to national anti-corruption campaigns and introducing national initiatives to involve society members, organisations and sectors in them.

VISION:

Real community partnership that reinforces the principles of transparency, integrity and accountability.



MISSION:

To check corrupt practices to safeguard public money and create a safe environment that supports a comprehensive development process.



PRINCIPLES:

- **Transparency**
- **Credibility**
- **Prevention**
- **Cooperation**
- **Accountability**

Bahrain's efforts to check corruption are not new. They are the cumulative result of operations carried out through years and reflect the political will to reinforce the principles of transparency and integrity.

All developed countries have the vision to coordinate efforts to achieve positive results in social, political and economic fields to achieve stability in various sectors.

INTRODUCTION

The National Anti-corruption Strategy Project

The foundations of a modern civil state, laid down by His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, starting with the National Action Charter and the Constitution that protect every citizens' rights in terms of equality, justice and the rule of law, and the legislative principles for good governance to safeguard national achievements, have strengthened efforts to check hindrances and threats in the way of development and the realisation of the goal to make Bahrain a developed country.

The legislative steps taken by Bahrain include an amendment to the penal code law, and the passage of a set of laws to protect society against corruption and create a framework to operate in accordance with international standards and requirements. The law on the Financial and Administrative Audit Court allows the court to monitor the performance of ministries and government organisations and ensure the accuracy of financial and administrative operations. The law to regulate government tenders, auctions, purchases and sales aims to protect public funds against the conflict of interest and siphoning off by officials.

CONTENTS

Introduction	7
Vision/ Mission/ Principles	9
First:	
Areas of the National Anti-corruption Strategy	11
1. National Policies	11
2. Legislation, Regulations and Law Enforcement ...	12
3. International Cooperation	13
Second:	
Operational Mechanisms	15
1. Formation of a National Anti-corruption Committee	15
2. Amendment to Guidelines for Workplace Rules ..	16
3. The Role for the Media	16
4. Formulation of a National Service to Receive Complaints about Corruption.....	16
Thirds:	
Situation Evaluation	18
1. Description of the Phase	18
2. Bahrain's Position in the Corruption Perceptions Index.....	18



**HIS EXCELLENCY LIEUTENANT-GENERAL
SHAIKH RASHID BIN ABDULLAH AL KHALIFA**
MINISTER OF INTERIOR

